

المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات





Empowered lives.
Resilient nations.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الديمقراطية.

إن فريق عامل مؤلف من ممثلين عن الجمعية الوطنية الفرنسية، والبرلمان الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمعهد الديمقراطي الوطني، والاتحاد البرلماني الدولي، تولى قيادة الجهود الرامية إلى تحديد المبادئ المشتركة وإبداء التعليقات عليها. وكان أعضاء الفريق العامل هم فرنسوا دولوك، وديرك تورنسترا، وسكوت هوبلي، وشارل شوفيل، ونورا بايتش، وأندي ريتشاردسون.

وسيظل الاتحاد البرلماني الدولي أمين إيداع أي إقرار للمبادئ المشتركة ومنسق أي مراجعة مستقبلية لهذه المبادئ. ويمكن إقرار هذه المبادئ المشتركة من خلال إخطار يوجه إلى أمانة الاتحاد البرلماني الدولي (postbox@ipu.org).

الرقم الدولي المعياري للكتاب: (IPU) 078-92-9142-621-8

النسخة الأصلية: الإنجليزية، ٢٠١٤

تصميم الغلاف والقالب: Ludovica Cavallari

طُبِعَ في فرنسا، مطبعة Courand et Associés

صورة الغلاف: البرلمانات توجه تطويرها الذاتي. الاتحاد البرلماني الدولي (L. Fortunati)، ٢٠١٤

جدول المحتويات

٢	المبدأ ٣: الدعم البرلماني يهدف إلى تحقيق	التوطئة
٤	نتائج مستدامة	المقدمة
٤	المبدأ ٤: يشمل الدعم البرلماني جميع	المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات
٦	التيارات السياسية	الدعم البرلماني - الأسس المنطقية والطبيعة الجوهرية
١٠	المبدأ ٥: الدعم البرلماني مرسخ في المعايير البرلمانية	المبادئ المشتركة - المسار والشكل
١٣	الديمقراطية الدولية الناشئة	المبدأ العام لدعم البرلمانات
١٣	المبدأ ٦: الدعم البرلماني يعالج احتياجات وإمكانات النساء	البرلمانات الفعالة ضرورية من أجل إرساء الديمقراطية، وإعلاء
٣٢	والرجال على قدم المساواة في بنية البرلمان وشؤونه	سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين،
٣٦	وأساليه وعمله	وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتتطلب البرلمانات دعماً
١٣	المبدأ ٧: الدعم البرلماني يسخر الخبرات المحلية والإقليمية	تقنياً ممتازاً كي تسهم إسهاماً كاملاً في هذه المجالات
١٥	المبدأ ٨: شركاء الدعم البرلماني والبرلمانات تلتزم بالتنسيق	مبادئ محددة لدعم البرلمانات
١٥	والتواصل الفعالين	المبدأ ١: شركاء الدعم البرلماني يسترشدون باحتياجات البرلمان
٤١	المبدأ ٩: شركاء الدعم البرلماني يتصرفون بصورة أخلاقية	المبدأ ٢: شركاء الدعم البرلماني يولون أهمية خاصة للسياقات
٤٤	ومسؤولة	السياسة والاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتقاطعة
	شكر وتقدير	والتي تزاوّل فيها البرلمانات أنشطتها

لها والتطلعات المتنامية للمواطنين إلى الحصول على خدمات أكثر كفاءة وفعالية من ممثليهم.

وإضافة إلى ذلك، أصبح المجتمع الدولي يدرك أهمية البرلمانات في تحقيق السلام والتنمية المستدامة، ويقر بضرورة الإسهام في تطوير البرلمانات. وتشهد الزيادة الملحوظة في الدعم، الذي أصبح المجتمع الدولي يقدمه إلى البرلمانات في السنوات الأخيرة، على إدراك المجتمع الدولي لأهمية البرلمانات. ومع ذلك، تثير زيادة الدعم هذه عدة تساؤلات تخص التنسيق والتعاون والتماسك والجودة ومواجهة صعوبات مواءمة الدعم فضلاً عن ترسيخ قيم مشتركة لتقديم هذا الدعم.

وتلخص هذه المبادئ المشتركة أهم العناصر التي يُتطلع إليها في تطوير البرلمانات، وترمي إلى توجيه مبادرات الدعم من خلال النظر في جميع العوامل التي ينبغي مراعاتها في تخطيط الدعم البرلماني وإدارته بفعالية.

بدأ دعم البرلمانات بصورته الحالية منذ ما يزيد على أربعة عقود. وتميزت الفترة السابقة لذلك بتاريخ طويل من المساعدات بين البرلمانات يقوم على تبادل التجارب والخبرات.

وفي الآونة الأخيرة، ازداد التماس برلمانات العالم للمشورة بشأن سبل تحديث مؤسساتها وتوثيق صلتها بالمواطنين وتحقيق الفعالية في أداء وظائفها الدستورية التشريعية والرقابية والتمثيلية. وازداد أيضاً عدد البرلمانات، وعزز التضامن بينها من خلال مواصلة تبادل الخبرات.

ولاشك في أن البرلمانات هي عماد الديمقراطية، وإقامة السلام، وإعلاء سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، والدعوة إلى تطبيق سياسات جامعة، وزيادة الازدهار الاقتصادي، والنهوض بالعدالة الاجتماعية. وعليه، ينبغي تنظيم البرلمانات تنظيمًا جيداً وتزويدها بموارد كافية وتمكينها من أداء مهامها بفعالية. واليوم، أصبحت البرلمانات تسعى جاهدة إلى تنمية قدراتها بغية تحسين استجابتها للرقابة المتزايدة التي تخضع

ولذا فإن جميع أعضاء المجتمع البرلماني مدعوون إلى تجسيد هذه المبادئ المشتركة من خلال إدماجها في عملهم. إذ سيؤدي الارتقاء بجودة دعم البرلمانات إلى تعزيز البرلمانات وتحسين جودة الديمقراطية ذاتها.

وإن هذه المبادئ المشتركة هي دعوة للجميع، برلمانات وشركاء، إلى التعاون على تحسين جودة الدعم المقدم إلى البرلمانات. وقد أسعد الاتحاد البرلماني الدولي أن يولف الفريق العامل الذي تولى إعداد هذه المبادئ. ونأمل أن تسهم هذه المبادئ التوجيهية، في تحسين جودة الدعم البرلماني في شتى أنحاء المجتمع البرلماني، وأن تكتسب زخماً جديداً في السنوات القادمة بمساعدة جميع أعضاء المجتمع البرلماني، وأن تواصل إسهامها الجليل في مجال التطوير البرلماني.

مارتن شونفونغ
الأمين العام



وتؤكد المبادئ المشتركة أن برامج الدعم يجب أن تراعي تنوع السياقات الثقافية والدينية والسياسية والمؤسسية، وأن تسعى إلى تحقيق التوازن بين التوترات التنافسية المنتظمة الناشئة في عمل البرلمانات والمنبثقة عن طبيعتها المعقدة والسياسية للغاية.

وتطرح الطبيعة المعقدة والسياسية للبرلمانات العديد من التحديات التي تعرقل تقديم الدعم. ولا يمكن التغلب على هذه التحديات إلا داخل البرلمانات.

ومن ثم، فإن المبدأ الأول والأساسي هو أنه يرجع إلى البرلمان وحده تحمل مسؤولية تطوير مؤسسته. ويجب على الشركاء الخارجيين أن يقرروا بأن البرلمان بيئة سياسية جوهرية تتطور فيها الاحتياجات وتنشأ فيها الفرص دون سابق إنذار. وفي الوقت ذاته، ينبغي للبرلمانات أن تتبع نهجاً شاملاً في تنمية مؤسساتها من خلال إشراك أعضاء من جميع الأطياف السياسية فضلاً عن الموظفين البرلمانيين وغيرهم من الأطراف المعنية. وهذه هي ركائز التطوير البرلماني الناجح.

المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات

المشتركة المحتملة. وتهدف هذه المبادئ إلى جمع أساسيات الدعم البرلماني لصالح جميع البرلمانات وشركائها في إطار وثيقة موحدة متاحة.

وتهدف هذه المبادئ إلى توفير إطار شامل وتمكيني للشركاء من خلال ما يلي:

- الإشارة إلى نهج فعال وعملي لدعم البرلمانات.
- المراعاة التامة للطابع الفريد لكل مؤسسة برلمانية مع الإقرار بالمعايير الدولية الناشئة والخاصة بجميع البرلمانات الديمقراطية.
- التشديد على أن مسار التنمية والتغيير البرلماني يرجع إلى البرلمانات حصراً.
- تعزيز ثقافة الشراكة والثقة والاحترام المتبادل.

تشمل المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات مبدأً عاماً شاملاً واحداً وتسعة مبادئ محددة، وتهدف إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما:

- مساعدة الشركاء الرئيسيين في تقديم الدعم البرلماني ومساعدة برلمانات العالم في التعاون على تعزيز أهميتها وفعاليتها وقدرتها على التكيف.
- تمكين الشركاء والبرلمانات من العمل على تقاسم نهج أساسي لتخطيط الدعم البرلماني وتنفيذه.

وقد ازداد الدعم المتاح للبرلمانات ازدياداً ملحوظاً في السنوات الأخيرة. ونتيجة لذلك، يتوافر حالياً قدر واسع من الخبرة في هذا المجال، وهي خبرة تتقاسمها مجموعة من المنظمات والأفراد الشريكة للبرلمانات. وأدى ذلك إلى بلورة هذه المبادئ

١ المرادفات اللفظية التقريبية «شركاء» و«شركاء الدعم البرلماني» و«الشركاء البرلمانيون» مستخدمة في هذه الوثيقة للإشارة إلى الجهات الخارجة عن البرلمانات والتي تشارك في أنشطة الدعم البرلماني. وتشير «الشراكة» إلى العلاقة بين الشركاء والبرلمانات. ويستخدم تعبيراً «دعم البرلمانات» و«الدعم البرلماني» كمرادفين في هذه الوثيقة.

ووضعت هذه المبادئ بوجه خاصة من أجل تعزيز التواصل والتعاون الفعالين على الصعيد المحلي والإقليمي والعالمي، والمساعدة في ضمان أن أدوار الشركاء ومسؤولياتهم في توفير الدعم البرلماني شفافة ومتكاملة ومتفق عليها.

ولاشك في أن هذه المبادئ ستخضع لتغييرات وتحسينات على مر السنين. وستراعي هذه العملية تجارب الشركاء والبرلمانات وتطورها، ما سيضمن استمرار أهمية دعمها البرلماني الفعال.

ومن ثم، فإن اعتماد البرلمانات والشركاء لهذه المبادئ كإطار مشترك للدعم البرلماني سيؤدي إلى زيادة فعالية وكفاءة أنشطة الدعم تدريجياً. وسيعزز ذلك قدرات البرلمانات على أداء مهامها الأساسية.

الدعم البرلماني – الأسس المنطقية والطبيعة الجوهرية

الأسس المنطقية

إن تنظيم البرلمانات جيداً وتزويدها بالموارد الكافية أمران ضروريان لإرساء الديمقراطية، وإقامة السلام، وإعلاء سيادة القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة الشباب، وزيادة الازدهار الاقتصادي، والنهوض بالعدالة الاجتماعية. ويعني تزايد مسؤوليات البرلمانات التشريعية والرقابية والتمثيلية في هذه المجالات أن جميع المواطنين لهم مصلحة حيوية في هذه المؤسسة.

وأعربت العديد من البرلمانات عن رغبة قوية في تنمية قدراتها استجابةً لتطلعات المواطنين المتزايدة إلى الحصول على خدمات أكثر كفاءة وفعالية من ممثليهم، وهو أمر يجب الإقرار به في جميع أنشطة الدعم.

وأما الديمقراطية بمعناها الواسع فتتطوي على مفهوم المجتمع الدولي وعليه فمن الملائم أن تتمكن البرلمانات من الاستناد إلى دعم تقني خارجي ملائم ومحكم من مجتمع دولي ذي صالح ومصالحة مشتركة في تسيير جميع المؤسسات الديمقراطية الرئيسية. ويعدّ هذا الهدف المشترك أساس الدعم البرلماني.

الطبيعة الجوهرية

البرلمانات هي منظمات معقدة ذات جوانب سياسية وإجرائية وإدارية مميزة. وي طرح هذا التعقيد تحديات كبيرة أمام تخطيط تقديم الدعم الخارجي الفعال.

وتتألف البرلمانات من سياسيين منتخبيين بمساعدة مجموعة من المسؤولين والموظفين تقدم دعماً إجرائياً وغيره. وتسعى هذه

مجالات الخبرة المعترف بها وازدادت الموارد المخصصة لذلك، بينما أصبحت إمكانات البرلمان الخاصة بتعزيز الحكم الرشيد والمشاركة السياسية والازدهار الاقتصادي والعدالة الاجتماعية موضع تقدير أوسع نطاقاً.

ويتطلب الدعم البرلماني مدخلات محلية ودولية. وإذ تتسع قاعدة الجهات الدولية التي تقر بأهمية إقامة برلمانات قوية وفعالة من أجل التنمية الديمقراطية، أقرت منظمات المجتمع المدني أيضاً في العديد من البلدان بالأهمية الحاسمة التي تكتسبها البرلمانات في تعزيز الديمقراطية في بلادها، وأصبحت هذه المنظمات تشارك على نحو متزايد في مراقبة الأداء البرلماني ودعم قضايا التطوير والإصلاح البرلمانيين. ويكتسي إشراك الجهات الوطنية في مجال التطوير البرلماني أهمية حيوية في نجاح أنشطة الدعم البرلماني.

الجهات غالباً إلى تحقيق هدف مشترك وهو ضمان إدارة البرلمان للأولويات الاجتماعية التنافسية، والتصديق على قوانين محكمة، ومساءلة الحكومة، وتزويد النواب بالموارد اللازمة لتمثيل ناخبهم. ورغم ترابط هذه الأدوار، فإن متطلبات القدرات تكون غالباً مميزة للغاية. وينبغي أن يتسم الدعم البرلماني الفعال بالتعقيد والقدرة الكافية على التكيف مع هذه الشروط المعقدة على نحو ملائم.

وتلبيةً للاحتياجات المتزايدة إلى الدعم البرلماني، ظهرت مجموعة جديدة من الشركاء على مدار العقدين أو العقود الثلاثة الماضية. وقدمت البرلمانات القائمة الدعم إلى البرلمانات الأحدث عهداً. وإضافة إلى ذلك، قدمت منظمات دولية متخصصة ومعاهد تدريب وجهات مانحة ومجموعات المجتمع المدني والشركات الاستشارية موارد متخصصة. وأصبح الدعم البرلماني مجالاً من

فعال. وتشمل هذه التحديات ضرورة تقييم السياق الاجتماعي الاقتصادي الوطني على نحو ملائم، وفهم البيئة المؤسسية والإدارية البرلمانية الواسعة، وتشجيع الدعم المحلي القوي. ولا يمكن فهم سبل تسيير البرلمانات بفعالية والتغلب على هذه التحديات إلا بدعم داخلي قوي وبخاصة دعم البرلمان بجميع مستوياته.

ومن ثم، ينبغي الاضطلاع بمبادرات دعم برلماني ناجحة وبالإجماع بين «أسرة» الأطراف المعنية المتصلة بالبرلمانات. وتشمل هذه الأطراف، على الصعيد الداخلي، الحكومات وأحزاب المعارضة، قائدين وأعضاء برلمان ونواب وموظفين. وأما على الصعيد الخارجي، فتشمل المواطنين والأطراف المعنية من المجتمع المدني التي تشارك في أنشطة البرلمان. وسواء أكان

ويهدف الدعم البرلماني أساساً إلى مساعدة البرلمانات في تنمية كامل قدراتها على أداء مهامها التشريعية والرقابية والتمثيلية الأساسية. ويجب أن يراعي هذا الدعم إمكانات البرلمانات الخاصة بتجميع مدخلات المواطنين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني وهيئات الرقابة وهيئات الإدارة مثل المجالس التشريعية دون الوطنية والبلديات الكبرى حيثما كانت. ويجب كذلك أن يراعي هذا الدعم إمكانات البرلمانات الخاصة بتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان، بما فيها حقوق المرأة وحماية الطفل، والديمقراطية في بلادها على الصعيد الوطني، وترسيخ مكانتها كمؤسسات وطنية ذات مصداقية تلتزم بحل النزاعات سلمياً.

وإن الصعوبات الملازمة لهذه المهام البرلمانية وتعقيد المؤسسات البرلمانية تطرح تحديات عديدة أمام الحصول على دعم برلماني

وتندرج البرلمانات في صميم الأحداث السياسية وتنفذ أنشطة الدعم البرلماني غالباً نتيجة تغير الأولويات السياسية والتحالفات الدينامية. وعليه، يجب أن توضع مجموعة آليات الدعم التقني بحيث تصبح أكثر إبداعاً وملاءمة تدريجياً إذا هدفت إلى تحقيق نتائج إيجابية في البرلمانات.

وستكتسي المناصرة السياسية المتعددة الأحزاب للدعم البرلماني، شكلاً وموضوعاً، دائماً أهمية أساسية لتحقيق نتيجة إيجابية. وفي الختام، فمن غير المرجح أن تتكامل النتائج بالنجاح إلا إذا اندرجت في إطار دعم طويل الأجل وتواءم تعقيدها مع تعقيد البرلمانات.

الدعم على الصعيد الداخلي أم الخارجي، تعين أن يستند بقوة إلى الأولويات المحددة والخاصة بكل برلمان. إذ ستيسر إقامة شراكة وثيقة وتوافقية مع شركاء الدعم الخارجي في هذا المسار تحديد هذه الأولويات، وتحقيق المعايير الدولية المعنية المتوقعة من البرلمانات الديمقراطية في القرن الحادي والعشرين.

وشهدت السنوات العشرون الماضية تزايد طلبات المواطنين العاديين من البرلمانات والبرلمانيين. ومن المتوقع أن يزداد الضغط الممارس على البرلمانات كي تؤدي دورها المحوري في إطار التنظيم المؤسسي للبلدان من خلال إثبات زيادة فعالية أنشطتها وامتثالها لمعايير مرتفعة تدريجياً من حيث استقامة البرلمانيين. وإن الدعم البرلماني سيساعد البرلمانات على مواجهة هذه التحديات.

المبادئ المشتركة – المسار والشكل

المسار

إذ أقر عدد من البرلمانات وشركاء الدعم البرلماني بهذه التحديات، اجتمعوا في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ واتفقوا على أن الوقت قد حان لدراسة جدوى وضع مجموعة من المبادئ المشتركة لتوفير إطار لأنشطة الدعم البرلماني.

ووضعت هذه المبادئ من خلال عملية تشاورية. وتولى فريق عمل مكوّن من خمسة أعضاء^٢، أُلّفه الاتحاد البرلماني الدولي، توجيه هذا المسار بدعم من استشاري مستقل. وقدمت برلمانات إسهامات في هذا المسار من خلال رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات والهيئات الرئاسية للاتحاد البرلماني الدولي. وأدلى شركاء الدعم البرلماني تعليقات بشأن مشروعات متتالية.

الشكل

هذه الوثيقة هي ثمار هذه المبادرة وتشمل مبدأ عاماً شاملاً واحداً وتسعة مبادئ محددة تبلور كل منها جانباً واحداً مشتركاً من الدعم البرلماني. ويوفر المبدأ الأول الأسس المنطقية للدعم البرلماني عامةً. وأُرفق بكل مبدأ تعليق. وستكيّف البرلمانات وشركاء الدعم البرلماني هذه المبادئ بحسب سياق عملها.

وقد وُضعت هذه المبادئ كي تنطبق على جميع الأنشطة الرامية إلى تعزيز البرلمان. وإضافة إلى ذلك، فإنها تهدف إلى أن تكون قابلة للتكيف مع جميع البلدان والسياسات التي يتوافر فيها الدعم لمساعدة البرلمانات في بناء قدراتها، وأن تنطبق على أنشطة جميع شركاء الدعم البرلماني.

٢ الاتحاد البرلماني الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والجمعية الوطنية الفرنسية، والبرلمان الأوروبي، والمؤسسة الوطنية الديمقراطية.





PLENARIO
PLENARIU
PL. ENARY

PLENARIO
PLENARIU
PLENARY

SECRETARIADO
SECRETARIADU
SECRETARY

COMISSÃO DE
FORÇA DE
COMISSÃO

GABINETE DO PRESIDENTE
PRESIDIU DO GABINETE
PRESIDENT'S OFFICE

PALETO E MURDO
PALETO E MURDO
PALETO E MURDO

BIBLIOTECA
BIBLIOTEKA
LIBRARY

CAFETERIA
KAFE FATIN

RELACIÃO PÚBLICA
RELASION PUBLICA
PUBLIC RELATIONS

PI

PI

FOUR



Sua
19/10

المبدأ العام لدعم البرلمانات

البرلمانات الفعالة ضرورية من أجل إرساء الديمقراطية . وإعلاء سيادة القانون وحقوق الإنسان . وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وتتطلب البرلمانات دعماً تقنياً ممتازاً كي تسهم إسهاماً كاملاً في هذه المجالات

البرلمانات والديمقراطية

وتمكن تطبيق السياسات في الحياة الاجتماعية من خلال القوانين.

ومن خلال تعزيز هذه الوظائف ووضع مؤشرات قياس لعملية صنع القرار، يضمن البرلمان الديمقراطي إعلاء سيادة القانون، وصون حقوق الإنسان، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتنظيم الاقتصاد لتعزيز النمو المستدام، والقدرة على التكيف مع تغيرات المجتمع التي تحتاج إلى التطوير والتحديث. ورغم أن جوانب العمل في هذه المجالات مشتركة مع السلطتين التنفيذية والقضائية، فإن غياب برلمان ديمقراطي قوي وفعال سيسقط شرعية الدولة.

للمدعمات أشكال عديدة ولكنها تقوم عادة على الفصل الفعلي بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية كي تتقاسم السلطة وتحافظ على الضوابط والتوازن فيما بينها. وتتطلب هذه البنية برلماناً ديمقراطياً مترسخاً في المجتمع وتكون هيئاته الداخلية قادرة على أداء مهامها.

وإن المهام الأساسية التشريعية والرقابية والتمثيلية للبرلمانات تسهم إسهاماً أساسياً في جودة الحوكمة العامة للبلد من خلال إضفاء قيمة على السياسات الحكومية في مجالات أنشطة الدولة الحديثة، وإضفاء شرعية إضافية على العمل الحكومي والأنشطة الحكومية، واستهلال سياسة مستقلة عن الحكومة،

مستمداً من مصادر داخلية ومحلية ومن برلمانات أخرى ومجتمع الدعم البرلماني الدولي. وينبغي لهذه التبادلات الدولية أن تشدد على النزاهة والاستقلالية التي يجب أن تقوم عليها جميع المؤسسات البرلمانية الناجحة. ويمكن تقديم هذا الدعم من خلال اجتماعات أو فعاليات أو مسارات رسمية أو اتصالات غير رسمية.

وأخيراً، يجب أن يشير الدعم البرلماني إلى واقع أن جميع البرلمانات، سواء أكانت قديمة أم حديثة، قادرة على التعلم المتبادل. وبغض النظر عن الدور الحيوي الذي يؤديه الشركاء البرلمانيون في تلبية الشروط المتخصصة لدعم البرلمانات الفردية، فإن تبادل الخبرات بين النواب والموظفين البرلمانيين لا يقدر بثمن في تنمية الديمقراطية في شتى أنحاء العالم. ومن ثم، ينبغي تشجيع تبادل الخبرات هذا بشدة.

وتتيح البرلمانات الديمقراطية أيضاً الفرصة لجميع قطاعات المجتمع كي يُستمع إليها من خلال ممثليها، وتناقش نزاعاتها وخلافاتها بشأن التوجه السياسي والقضايا الوطنية الهامة، ويتوصل إلى حلول سلمية ومستدامة في إطار سيادة القانون.

دعم الشركاء للبرلمانات

تلتزم العديد من البرلمانات مساعدات خارجية بغية أداء دورها المعقد. ويجب للمساعدات الخارجية - سواء أكانت في إطار برامج ثنائية أم متعددة الأطراف - أن تكون (أ) مناسبة تماماً لمتطلبات البرلمان؛ (ب) وذات نوعية تتناسب مع أهمية البرلمان في إطار البنية العامة للحكومة الوطنية.

ومن ثم، ينبغي دعم البرلمانيين والمسؤولين البرلمانيين في جميع مجالات الأنشطة البرلمانية، وينبغي أن يكون ذلك الدعم

مبادئ محددة لدعم البرلمانات

المبدأ ١ : شركاء الدعم البرلماني يسترشدون باحتياجات البرلمان

والبرلمانات ليست مؤسسات قائمة بذاتها وإنما هي جزء لا يتجزأ من سياق مؤسسي أوسع نطاقاً ومن سياقات أخرى. ويترتب على ذلك أن الاهتمام بتطوير البرلمان والدعم الخارجي المستقبلي يتجاوزان مستوى البرلمان ذاته. وفي ظل هذه الظروف، تكتسي آراء المؤسسات والهيئات الخارجية، بما فيها السلطة التنفيذية، أهمية في هذا الشأن.

وتعتمد الحوكمة الوطنية الرشيدة على المؤسسات الحكومية الأساسية التي تعمل على أساس تعاوني. ورغم أنه سيكون من غير المناسب للسلطة التنفيذية أن تؤدي دوراً مباشراً في تنمية الدعم البرلماني نظراً إلى وجوب فصل السلطات، فإن إقامة علاقات بناءة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من الجوانب الهامة للدعم

إن أحد الشروط الأساسية لنجاح الدعم البرلماني هو إقامة علاقة موثوقة ومفتوحة وشاملة بين البرلمان وشركاء الدعم. ويجب أن تتجسد هذه الموثوقية في ترتيبات التنفيذ العملي للدعم البرلماني مثل الإدارة الشاملة والمفتوحة للأنشطة.

ويجب لدعم أي برلمان أن يراعي احتياجات هذا البرلمان التي يمكن تحديدها من خلال مسار شامل يراعي تنوع النواب والأحزاب السياسية والموظفين البرلمانيين وغيرهم. وإن البرلمان وحده هو القادر على تحديد احتياجاته ووضع أهداف استراتيجية واسعة فضلاً عن اعتماد نهج مخصصة للأنشطة معينة، وذلك على الرغم من أن الشركاء الخارجيين ييسرون غالباً عملية التخطيط الاستراتيجي.

البرلماني. وقد يكون إجراء مشاورات في الوقت المناسب مع السلطة التنفيذية مفيداً في إرشاد جهود التطوير البرلماني.

وإن البرلمانات هي أماكن مزدحمة تُمارس فيها ضغوط يومية شديدة وتنافسية وبخاصة أثناء الجلسات. وعليه، ينبغي تكييف الدعم البرلماني مع احتياجات المؤسسة العاملة.

ولعل أفضل نهج للدعم البرلماني الطويل الأجل هو إدراج الدعم في إطار خطة استراتيجية برلمانية «خاصة» وشاملة توضع من خلال عملية جامعة. ويمكن لهذه الخطة أن تشمل جميع مجالات عمل البرلمان وقد تفيد في تحديد المجالات ذات الأولوية، ومصالح المنتمين إلى البرلمان وأفضل سبل الحصول على الدعم. وقد يكون رسم هذه الخطة الاستراتيجية إحدى السمات المميزة للدعم الخارجي.

ومع الإقرار بأنه يجب تكييف الدعم البرلماني مع احتياجات البرلمان المعني، فمن شأن إقامة علاقة بين البرلمان وشركائه أن يساعد في ضمان الاستفادة من خبرات البرلمان على أكمل وجه، والنظر في النصائح المقدمة بعناية. ويتسم خبراء الدعم البرلماني غالباً بدراية واسعة وخبرة مستفيضة فيما يخص البرلمانات. وعليه، ينبغي تعظيم الاستفادة من هذه الخبرات تحقيقاً للتنمية الشاملة للبرلمانات.

وإن الشروط الأساسية المحددة أعلاه هامة لتحديد نتيجة شاملة ناجحة لأنشطة الدعم البرلماني، ووضع الترتيبات العملية اللازمة لتحقيق هذا النجاح. وتشمل الترتيبات العملية للتنفيذ الميداني الناجح ما يلي:

- البرلمان. وسيترتب على ذلك عادة المشاركة الوثيقة لرئيس البرلمان والأمين العام أو ممثليهم، وإن كانت آراء الأطراف البرلمانية الأخرى هامة أيضاً.
- تنفيذ أنشطة الدعم بمعدل مرض لجميع الشركاء وللبرلمان وتجنب الخطط الطموحة للغاية أو الجدول الزمنية غير الواقعية.
- إجراء تقييم دوري للأهداف الاستراتيجية للدعم والنهوج المخصصة المعتمدة بغية ضمان تحسين جودة المخرجات تدريجياً.
- إجراء عمليات تقييم «نهائية» لبعض الأنشطة الخاصة بغية تقييم نسبة العائد والتأثير إلى التكلفة، وإرشاد أنشطة الدعم المقبلة.

- إقامة إدارة سليمة، تشمل إدارة الشؤون المالية والإدارية للأنشطة، يمثل فيها تنوع وجهات النظر البرلمانية تمثيلاً مناسباً. وينبغي ألا يُنشأ إلا الحد الأدنى من الهيئات الإدارية هذه وأن تدمج في البنية الإدارية البرلمانية القائمة قدر الإمكان.
- الإشارة على النحو الواجب إلى بنية البرلمان (مجلس واحد أم مجلسان مثلاً) في خطة البرنامج وإشراك الأمانة في تقديم الدعم البرلماني.
- تشجيع المشاركة العملية للبرلمان في أنشطة الدعم، بما في ذلك من خلال المشاركة الدورية للموظفين، أو تقاسم التكاليف، أو تقديم التبرعات العينية.
- ضمان تنسيق أنشطة الدعم مع العمل اليومي للبرلمان وعمل النواب والمسؤولين البرلمانيين الذين يتولون تحديد برنامج

المبدأ ٢ : شركاء الدعم البرلماني يولون أهمية خاصة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية المتعددة والمتقاطعة والتي تزاوّل فيها البرلمانات أنشطتها

ولذلك، فإن عمليات الدعم البرلماني الناجحة تراعي بوجه خاص بنية البرلمان الدستورية الداخلية والمؤسسية والإجرائية فضلاً عن السياقات الخارجية الاجتماعية والسياسية المتعددة التي تعمل البرلمانات في إطارها والتي تؤثر في البرلمانات والنواب يومياً. وسيشمل الدعم القوي مساعدة البرلمان في سعيه إلى الشمولية والتواصل مع ناخبيه وإدماجهم في إطار جميع السياقات الاجتماعية والسياسية.

وتؤدي أنشطة التوعية البرلمانية دوراً هاماً في إتاحة فرص لإثبات أهمية البرلمان للمواطنين. ويجب أن يتحلى الشركاء بفهم عميق للسياق الاقتصادي والسياسي في البلد، بما في ذلك طبيعة الأحزاب السياسية ودورها، فضلاً عن فهم الموقف الدستوري للبلد.

قد تبدو البرلمانات معقدة ولكنها أقيمت أساساً لتحويل التطلعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمواطنين إلى واقع قانوني واجتماعي من خلال التشريع والرقابة والتمثيل.

وكلما ترسخت مكانة البرلمان في نسيج المجتمع وأصبح البرلمان أكثر مراعاة لسياقاته المتعددة، زادت قدرته على الإسهام في التوصل إلى حلول سلمية ومقبولة سياسياً لمواجهة التحديات الملحة للبلد.

ولشركاء الدعم البرلماني دور في مساعدة البرلمانات على رسم صورة إيجابية لمؤسساتها في بيئاتها المتغيرة من خلال تشجيع جهود البرلمان الرامية إلى زيادة أهميتها بالنسبة إلى جميع المواطنين.

التوعية البرلمانية – البلد السياق:

إشراك جميع المواطنين

إن البرلمانات العاملة هي مراكز وطنية يتيسر الوصول إليها وتناقش في إطارها وتحل القضايا ذات الأهمية الوطنية والتي تكون غالباً فردية للمواطنين، بغض النظر عن جنسهم أو خلفيتهم الإثنية أو وضعهم الاجتماعي أو معتقداتهم السياسية.

ومن المرجح أن يُستحال ذلك في غياب برامج توعية برلمانية ملحوظة وحيوية يشجّع في إطارها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني على التواصل مع برلماناتهم، ويُتوقع فيها من البرلمانات والنواب أن يستمعوا إلى ناخبهم وأن يستجيبوا لهم وللمصالح الوطنية العامة.

وإن التوعية البرلمانية حديثة نسبياً في العديد من البرلمانات (منها برلمانات قديمة) ولكنها أصبحت تُعتبر سمة عادية من سمات البرلمانات. وقد تتخذ أنشطة التوعية أشكالاً عديدة، من زيارات متبادلة بسيطة إلى الإسهام في حل القضايا السياسية العامة.

وسيكون دائماً من المهم النظر في التوعية من حيث العلاقات بين الجنسين والتحديات الخاصة التي تواجه النساء والشباب، والتفكير بعناية في سبل تقديم هذا الدعم الإنمائي. ويمكن تشجيع مشاركة النساء من خلال التواصل المنتظم مع المنظمات النسائية الشعبية وقادة المجتمع من النساء والمعاهد البحثية التي تركز على قضايا الجنسين ومراكز البحوث.

الوطنية والإقليمية المستخدمة عادة مثل الإذاعة؛ والتلفزيون؛ والقنوات الإعلامية البرلمانية المخصصة؛ والمواقع الإلكترونية البرلمانية الهادفة؛ والنشرات الإخبارية باللغات المعنية؛ والزيارات الداخلية والخارجية للمواطنين والنواب المحليين والدوليين؛ والندوات؛ والمؤتمرات.

وأياً كانت سبل التوعية المتفق عليها وفقاً للأوضاع القائمة، فينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن يعتبروا قدرة البرلمان على إشراك المواطنين أولوية عمل قصوى.

وينبغي لأنشطة دعم التوعية أن تؤدي إلى ما يلي:

- تعزيز روح قوية من الشمولية البرلمانية وتوطيد الروابط بالمواطنين.

وتكتسي توعية الشباب أهمية مماثلة. ويمكن استقطاب الشباب إلى البيئة البرلمانية من خلال إقامة دورات تدريبية برلمانية لطلاب الجامعات والكليات الوطنية كوسيلة لتعزيز الانفتاح والتعاون والتعلم، وإنشاء برلمانات للشباب.

وتتحمل البرلمانات أيضاً مسؤولية خاصة في ضمان إسماع أصوات الأقليات والفئات المهمشة، وينبغي لأنشطة الدعم أن تراعي ضرورة التواصل مع الدوائر النيابية المهمشة. وفي البلدان ذات الدوائر الانتخابية النائية أو نظم النقل الضعيفة أو الجماعات الإثنية المقيمة في مناطق يصعب الوصول إليها، تكتسي التوعية القوية أهمية خاصة.

وهناك العديد من الطرق العملية لإجراء هذه التوعية ودعمها، وستعتمد الأولويات المتفق عليها أساساً على وسائط الاتصال

- ضمان مراعاة المشاركة في أنشطة الدعم للتنوع الوطني.
- إقامة دورات تدريبية خاصة لمعالجة قضايا التنوع في البرلمان عند الاقتضاء.
- مساعدة البرلمانات والنواب على إزكاء الوعي بتكافؤ الفرص، وعلى مواجهة التمييز بجميع أشكاله في أعمالهم التشريعية والرقابية والتمثيلية، وداخل إدارة الأمانة.

السياق الدستوري والسياسي الاقتصادي

تعمل البرلمانات في سياق دستوري ومؤسسي رسمي. وفي الوقت ذاته، تعدّ البرلمانات جزءاً حيوياً من سياق سياسي اقتصادي أقل شفافية ومتداخل يتجاوز البرلمان.

ويجب على شركاء الدعم أن يسعوا إلى مراعاة السياقين الدستوري/المؤسسي والسياسي الاقتصادي اللذين تعمل في إطارهما البرلمانات. وسترتن بهذا الفهم أنشطة مساعدة البرلمانات في وضع برامج دعم ملائمة.

وعليه، فإن شركاء الدعم البرلماني ملزمون بالاطلاع على التاريخ المؤسسي للبلد وينبغي لهم أن يلموا بالبيئة السياسية العامة للبلد (النظام الانتخابي، والأحزاب السياسية، والأحكام المعنية من الدستور، ووضع حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين، وتجارب النزاعات الحديثة، والوضع المالي والضريبي، والسياق الاقتصادي، وخطط التنمية الوطنية).

وإضافة إلى ذلك، يتعين على الشركاء النظر في القضايا الدولية والإقليمية (العلاقات التجارية والسياسية والاقتصادية والثقافية)

تعدّ، بوصفها جهات فاعلة رئيسية في مجالي الحياة الديمقراطية للأمة والديمقراطية البرلمانية، سياقاً رئيسياً إضافياً وموضع تركيز للدعم. ومن الأهمية بمكان أن يلم الشركاء بتاريخ الأحزاب الرئيسية الممثلة في البرلمان ويخلفياتها السياسية.

وفي النزاعات، فضلاً عن الالتزامات الدولية والإقليمية للبلد، والتي ستظل غالباً من أهم اهتمامات البرلمان وشواغله. وتعدّ الأحزاب السياسية همزة الوصل بين الرأي السياسي ومؤسسات الدولة التي تشمل البرلمان. والبرلمان هو المكان الذي تمثّل فيه التيارات السياسية الوطنية الكبرى بما يتماشى مع القانون الانتخابي للبلد وحيث تكون الأحزاب السياسية سمة حيوية من السياق السياسي الاقتصادي للبلد.

وإن قدرة البرلمان على العمل جيداً تستند جزئياً إلى قواعد إجرائية مصممة جيداً، وتقوم إلى حد بعيد على الاستقرار والانضباط وقدرات الأحزاب والتجمعات والتحالفات السياسية في البلد. وإن ضعفت أو انعدمت الأحزاب، عجز البرلمان عن تمثيل مواطنيه بفعالية. وعليه، فإن الأحزاب السياسية

المبدأ ٣: الدعم البرلماني يهدف إلى تحقيق نتائج مستدامة

وعليه، ينبغي دائماً تشجيع البرلمانات على اعتماد تقنيات إدارية استراتيجية وعملية كي تتحكم في تطورها الخاص من خلال تحديد أولويات الأنشطة وإدارة الدعم الخارجي؛ وفي سياق الأهداف المؤسسية الشاملة، كي تستعرض المبادرات والإصلاحات السابقة وتعيد النظر فيها بغية ضمان استخدام الموارد مع مراعاة التكاليف والمساءلة والشفافية.

وتتيح هذه التقنيات الفرصة للبرلمانات كي تعرض للمواطنين التقدم المحرز في تحقيق الغايات والأهداف المؤسسية الوطنية، ومن ثم رسم صورة عامة أكثر إيجابية للبرلمان بصورة تدريجية.

والتخطيط الاستراتيجي هو الأداة الرئيسية التي يستخدمها البرلمان لإدارة التغيير الرشيد والمستدام من خلال التوصل إلى

تعني استدامة الدعم البرلماني أن المؤسسة البرلمانية ستظل تتمتع بالفوائد المترتبة على المساعدة الخارجية بعد توقفها. ويعني ذلك أنه يتعين على البرلمانات تنمية قدراتها على إدارة مسارات التغيير والتجديد.

وينبغي للدعم البرلماني أن يركز على أدوات الحفاظ على المساعدة الإنمائية وعلى إضفاء الطابع المؤسسي على عملية استمرار التطوير المؤسسي. وتشمل هذه الأدوات (١) اعتماد نهج استراتيجي للتنمية؛ (٢) وزيادة فعالية الموظفين البرلمانيين.

التخطيط الاستراتيجي للاستدامة

قد تكون البرلمانات فريدة في عملها ولكنها تتصرف كثيراً مثل المؤسسات الأخرى؛ إذ تخضع لا محالة للتطور.

توافق في الآراء بشأن الأهداف الاستراتيجية وما يترتب عليها من تخطيط تشغيلي ومؤسسي سنوي.

فإذا انعدم وجود استراتيجية برلمانية، تعين على شركاء الدعم أن يشجعوا البرلمانات على قبول إجراء تقييم مبكر بشأن جدوى تخطيط هذه الاستراتيجية، وأن يتأهبوا للمساعدة في المسار الطويل الرامي إلى إدماج الأهداف الاستراتيجية في البرلمان. وإن وُضعت استراتيجية، تعين إيلاء الأولوية لاستعراضها وتحديثها عند الاقتضاء.

الموظفون والاستمرارية المؤسسية

أنشئت البرلمانات لتمكين النواب من أداء ولايتهم الديمقراطية. ولن يتسنى تحقيق ذلك بفعالية في ظل غياب موظفين دائمين.

فإن المصدر الرئيسي المحتمل للاستمرارية والتغيير المستدام في البرلمان هو الأمانة الدائمة رغم أن العديد من الجهات الفاعلة الأخرى مثل رؤساء البرلمانات وقادة الأحزاب والنواب (بخاصة النواب المعاد انتخابهم) يؤدون كذلك دوراً هاماً للغاية.

وتحتاج البرلمانات القوية إلى موظفين حياديين ومؤهلين يتحلون بالروح المهنية وبالوفاء تجاه المؤسسة البرلمانية. وقد تسهم أنشطة الدعم البرلماني في تحقيق هذا الهدف من خلال تعزيز اختيار الموظفين والوظائف على أساس الجدارة والتحقق من أن عقود التوظيف ولوائح الموظفين تنص على ضمانات مناسبة لحماية الموظفين.

وقد يعزز الدعم البرلماني الأهداف الرامية إلى تشجيع شغل النساء المناصب القيادية في الأمانة. ولا شك في أن كل برلمان يمتلك

دور الشركاء في تعزيز التنمية المستدامة البرلمانية

تعزيزاً للاستدامة، يجب أن تكون أنشطة دعم الشركاء جزءاً واضحاً من مسار التنمية المتفق عليه وأن يوجهه البرلمان ذاته. وسيؤدي هذا الموقف إلى ما يلي:

- ضمان أن الشركاء يدعمون بصدق الرؤية الإنمائية الخاصة بالبرلمان وتأكيد شرعية هذا الدعم.
- التنسيق الوثيق بين الأنشطة والتنمية الشاملة في البرلمان.
- اعتماد نهج شمولي فيما يخص الدعم البرلماني في جميع المجالات التي تستفيد فيها البرلمانات من دعم الشركاء. وتنطوي أنشطة الدعم البرلماني المستدام على بناء قدرات المؤسسة بأكملها وهيئاتها المختلفة وأعضائها وموظفيها.

ذاكرة مؤسسية لا تقدر بثمن؛ وأنها تتجسد أساساً في الموظفين ولا سيما الوظائف العليا في الأمانة. ولكن لا يعني ذلك بالضرورة أن جميع الأفراد سيظلون في الأمانة باقي حياتهم المهنية. إذ قد يؤدي ذلك إلى أن تصبح المؤسسة مقاومة للتغيير. ومن ثم، يتعين تحقيق التوازن بين استمرارية الموظفين البرلمانيين وتغييرهم.

وقد تتخذ المساعدات شكل تدريب جارٍ وتوجيه موظفي الأمانة أو تطوير مركز بحوث أو تدريب برلماني أو إصدار كتيبات أو تيسير نفاذ البرلمانات إلى خبرات مؤهلة مستقلة، وتكمن في مبادرات يمكن للشركاء التعاون فيها مع الموظفين البرلمانيين إضافة إلى تقديم الدعم الهادف للنواب.

السياسية الجديدة. وتحقيقاً للفعالية، يجب أن تستجيب أنشطة الدعم البرلماني أيضاً للاحتياجات الناشئة للبرلمان والنواب، وإن لم تبين هذه الاحتياجات في وثيقة تخطيط استراتيجي طويلة الأجل.

وسيكون النواب والأعضاء أكثر استعداداً للمشاركة بحماس في أنشطة يرهاها الشركاء والإسهام في نجاحها وتحمل مسؤولية النتائج إذا أدرجت في مسار تنمية مستدامة يوجّه وينفّذ على الصعيد المحلي.

ومع ذلك، ثمة حالات قد تقدّم فيها طلبات للحصول على دعم قد لا تكون مدرجة في وثيقة تخطيط أطول أجلاً. وقد لا تتاح لجميع البرلمانات فرصة وضع خطة تنمية طويلة الأجل من خلال مسار شامل. وإن كانت هذه الخطة قد وُضعت، فتوجد كثيراً فجوات بين الانتخابات ووضع خطة تنمية برلمانية جديدة، وقد تتغير أولويات التنمية المؤسسية مع تغير القيادة السياسية. وتضطر التشريعات غالباً إلى تكيف جدولها الزمني وأولوياتها مع الاحتياجات الناشئة للبلد فضلاً عن التطورات

المبدأ ٤: يشمل الدعم البرلماني جميع التيارات السياسية

ويتعين على أعضاء الأغلبية والمعارضة أن يستفيدوا من أنشطة الدعم البرلمانية، ولا ينبغي أن تنتفع أي مجموعة بحق الاعتراض على دعم مقدّم إلى مجموعة أخرى.

وترتبط بعض المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال الدعم البرلماني بأطراف سياسية محددة. ورغم أن المساعدات والتبادلات بين الأحزاب ذات الإيديولوجية المشتركة أو الانتماء المشترك تؤدي دوراً ملائماً، ينبغي الإشارة إلى الشمولية السياسية في تخطيط أنشطة الدعم البرلماني وتنفيذها - مع الإقرار بأن الهدف العام للدعم البرلماني هو تعزيز التسيير الديمقراطي للبرلمان ككل.

البرلمان هو المكان الذي تمثّل فيه جميع التيارات السياسية. بما يتماشى مع القانون الانتخابي للبلد. والأحزاب السياسية هي جهات فاعلة حيوية في الحياة الديمقراطية، وترمي الديمقراطية البرلمانية إلى إسماع أصوات جميع الفئات ذات الدعم الانتخابي الكبير. ويجب أن يركز الدعم البرلماني أساساً على التسيير الفعال للبرلمان ككل ولكن من الأهمية بمكان أن يلم شركاء الدعم البرلماني بتاريخ الأحزاب الرئيسية الممثلة في البرلمان المعني وخلفياتها السياسية.

وتعني الشمولية توفير الفرص، حيثما أمكن، للحصول على الدعم والمساعدة لجميع التيارات السياسية الممثلة في البرلمان، بقدر ما تلتزم بالممارسات الديمقراطية المتعارف عليها، مثل احترام سيادة القانون وحقوق وامتيازات المعارضين السياسيين.

ولا تتطلب الشمولية تقديم مساعدة مماثلة لكل حزب سياسي نظراً إلى أن احتياجات هذه المجموعات وأولوياتها قد تختلف اختلافاً جوهرياً بحسب دورها في البرلمان (الحزب الحاكم، المعارضة، والشريك الأصغر في الائتلاف وما إلى ذلك). وفي بعض السياقات، يتعين على شركاء الدعم البرلماني أن يتفهموا ويشاركوا في المجموعات السياسية أو التيارات غير الممثّلة في البرلمان لأنها لم تلب الحد الأدنى للحصول على التمثيل في البرلمان أو لم تتمكن من المشاركة مشاركة تامة في العملية الانتخابية.

المبدأ ٥: الدعم البرلماني مرسخ في المعايير البرلمانية الديمقراطية الدولية الناشئة

للكومنولث^٤، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية^٥ بغية وضع هذه المعايير الدولية^٦.

ولعل النظام الديمقراطي البرلماني يتضرر من توجه شركاء الدعم البرلماني إلى اعتماد نهج يعتبر الديمقراطية البرلمانية نموذجاً أو نظاماً واحداً. وتكمن قوة الديمقراطية في قدرة النظام على دمج جوانب أساسية من الشمولية والمشاركة في إطار مسار سياسي مشترك مع مراعاة مجموعة واسعة من التقاليد من شتى أنحاء العالم.

وإن المعايير الدولية الناشئة للبرلمانات الديمقراطية، التي تبنّت في نهاية المطاف عن البرلمانات نفسها وتيسرها منظمات مثل الجمعية

كل برلمان وطني فريداً، فكل منها نتاج التحولات التي خاضها، والمكانة التي يحتلها في البنية العامة للحكومة الوطنية، والاتفاقيات والإجراءات الفردية والنموجية التي اعتمدها. ومع ذلك، فإن بعض جوانب الممارسة البرلمانية عالمية وتمكننا من الاستدلال على وجود مجتمع برلماني دولي.

ويقر شركاء الدعم البرلماني بالسمة الفريدة لكل برلمان ويسعون إلى تعزيز هذه الممارسات الشاملة المترسخة في المعايير الدولية الناشئة للبرلمانات الديمقراطية. وينبغي توسيع نطاق جهود الاتحاد البرلماني الدولي^٣، ورايانات البرلمانات مثل الرابطة البرلمانية

٣ www.ipu.org

٤ www.cpahq.org

٥ apf.francophonie.org

٦ يمكن الاطلاع على الوثائق الخاصة بالمعايير الدولية الناشئة على المواقع الإلكترونية للجمعية البرلمانية للفرنكوفونية، والرابطة البرلمانية للكونولث، والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية؛ وجمعت العديد من الوثائق المفيدة على الرابط التالي: agora-parl.org.

وعرّض عدد من المطبوعات في السنوات الأخيرة تحليلات معمقة للبرلمانات والديمقراطية البرلمانية بهدف إجراء مناقشة واسعة النطاق والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير المعنية للتشريعات الديمقراطية^٧، وتحديد مؤشرات قياس للتشريعات الديمقراطية^٨، وتوفير نهج مبتكرة للمساءلة البرلمانية في البلدان النامية^٩.

وتمكّن منشورات هامة أخرى البرلمانات من بدء مسار التنمية الذاتية من خلال توفير نهج رشيد وعالمي للتقييم الذاتي

البرلمانية للفرنكوفونية والرابطة البرلمانية للكونغول والالاتحاد البرلماني الدولي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، ستسهم في تفادي تركيز الدعم البرلماني على نموذج واحد للديمقراطية البرلمانية، وفي قيام جهود الدعم على العناصر العالمية للممارسات البرلمانية والمشاركة بين النظم الدستورية.

الغرض من المعايير الدولية

المعايير الدولية هي لغة مشتركة تمكّن المجتمع البرلماني من تحديد سبل مشتركة للتنمية في المستقبل تلبيةً للاحتياجات المتغيرة للمواطنين.

٧ انظر مثلاً، المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، نحو بلورة معايير دولية للمجالس التشريعية الديمقراطية (٢٠٠٧). الرابط: <http://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/standardsfordemocraticparliaments>

٨ الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، معايير من أجل مجالس تشريعية ديمقراطية في الجنوب الإفريقي (٢٠١٠). الرابط: <http://www.agora-parl.org/sites/default/files/SADC%20PF%20E2%80%9393%20Benchmarks%20for%20Democratic%20Legislatures%20in%20Southern%20Africa.pdf>

٩ منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المساءلة والحكم الديمقراطي: توجهات ومبادئ التنمية (٢٠١٤). الرابط: www.oecd-ilibrary.org/development/accountability-and-democratic-governance_9789264183636-en

أي المرحلة الأولى الأساسية في تحديد نقطة الانطلاق لتلبية الاحتياجات الراهنة والمقبلة^{١٠}.

وقد يؤدي هذا النوع من المنشورات إلى عدد من التحسينات الأخرى في الحياة البرلمانية الديمقراطية. فقد تؤدي المبادئ التوجيهية المتفق عليها دولياً ومعايير وأطر التقييم إلى ما يلي:

• تمكين البرلمانات من التحقق من وضع تنميتها وتوضيح طبيعة الدعم المطلوب.

• وضع مقياس موضوعي لفعالية البرلمان.

• تحديد مراحل مجدية لإجراء عمليات التقييم.

• الإسهام في تحديد خط أساس لتقديم أنشطة دعم إلى البرلمان.

• المساعدة في وضع خارطة طريق للدعم في المستقبل.

• المساهمة في جهود التقييم الذاتي للبرلمانات وإصلاحها.

وينبغي للمشاركين في الدعم البرلماني، الذي توجهه البرلمانات، أن يعززوا القواعد والمعايير الدولية الناشئة للبرلمانات الديمقراطية استناداً إلى الممارسات البرلمانية الدولية، وأن يدعموا مواصلة تطويرها.

١٠ الاتحاد البرلماني الدولي، تقييم البرلمان: مجموعة أدوات التقييم الذاتي للبرلمانات (٢٠٠٨)؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، معايير البرلمانات الديمقراطية وأطر تقييمها الذاتي (٢٠١٠). الرابط الموحد: <http://www.agora-parl.org/ar/resources/aoe/standardsfordemocraticparliaments>

المبدأ ٦: الدعم البرلماني يعالج احتياجات وإمكانيات النساء والرجال على قدم المساواة في بنية البرلمان وشؤونه وأساليبه وعمله

الأسس المنطقية

يعدّ التحرر السياسي للمرأة أحد أكبر التغييرات الديمقراطية التي شهدتها القرن العشرون. وإذ يتطلب التكيف مع هذا التغيير دعماً من أجل تحقيق هدف التوازن بين الجنسين من حيث تمثيل النساء البرلماني ومن أجل ضمان تجسيد العمل التشريعي والرقابي للبرلمان مبدأ المساواة بين الجنسين.

وإذ تمنع البلدان إسهامات النساء، وتحوّل دون فرص تعليمهن وعملهن، وتضع عقبات أمام مشاركة النساء في مؤسسات الحوكمة وصنع القرار، فإنها تحرم نفسها من استخدام كامل إمكانيات وقدرات نصف السكان تقريباً. ومن ثم، فإن المساواة بين الجنسين عامل حيوي لتحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي والحد من الفقر.

وتتبع أهمية المساواة بين الجنسين في البرلمانات من الأسباب الثلاثة التالية:

- البرلمانات الديمقراطية تستمد شرعيتها من قدرتها على تمثيل جميع المواطنين في بلدها. وعليه فإن عرقلة دور المرأة أو الحد منه يؤثر سلباً في الشرعية المؤسسية الشاملة.
- إن العدد الصغير للنساء أو غيابهن من بعض البرلمانات يقوض القدرة المؤسسية للبرلمانات على مراعاة احتياجات ومصالح فئة كبيرة من السكان في أدائها مهامها التشريعية والرقابية والنيابية. ويقلل ذلك بشدة نوعية المخرجات التشريعية وغيرها من المخرجات الرئيسية للبرلمانات.
- البرلمان هو نافذة البلد على المجتمع الدولي. وتسعى غالبية البلدان إلى إثبات وتعزيز تنفيذ المعايير الدولية في مجال السياسات الاجتماعية والاقتصادية، وإلى الاستفادة الكاملة من المشاركة

العمل

لعل إجراء تقييم لمراجعة المنظور الجنساني في البرلمان يكون خطوة أولى مفيدة لتحديد الحقائق والإجراءات اللازمة لتشجيع وتحسين مشاركة النساء - نائبات وموظفات برلمانيات - ولضمان معالجة البرلمان لاحتياجات ومصالح الرجال والنساء على حد سواء.

ويجب أن توضع الخطط الاستراتيجية للبرلمان بهدف تعميم الوعي بشأن قضايا الجنسين وتكافؤ الفرص في العمل في جميع الأهداف البرلمانية. وينبغي للاستراتيجية ذاتها أن تكون نموذجاً لهدف المساواة بين الجنسين. وإن وضع خطط بهذه الطريقة سيساعد بشكل كبير عمل الشركاء مع البرلمانات في إضفاء الشرعية على تعزيز التوازن بين الجنسين في جميع جوانب الحياة البرلمانية والعمل البرلماني، وبخاصة في النتائج الرئيسية للعمل البرلماني.

بفعالية في المجتمع الدولي. ولذا فإن البرلمانات، التي تتسم بعدم التوازن بين الجنسين، تظهر صورة مشوهة لبلدانها.

وتعدّ هذه الأسباب حوافز قوية للسلطات البرلمانية كي تنهض بتدابير تحول المؤسسة البرلمانية إلى مؤسسة تراعي المنظور الجنساني وتضمن المشاركة المتوازنة في البرلمان وتصبح قدوة لضمان احترام المساواة بين الجنسين في عملها وتعمم المنظور الجنساني في جميع أنشطتها بغية تحقيق أهداف المساواة بين الجنسين.

وإذا كانت النساء ممثلة دون النصاب في البرلمانات، أو كانت سبل إسماع أصواتهن ضعيفة، كما يحدث في العديد من البرلمانات، فمن الضروري لشركاء الدعم البرلماني أن يساعدوا البرلمانات على النهوض بأنشطة تشجع مشاركة أكثر توازناً بين الجنسين وتعمم المنظور الجنساني في عمل البرلمان.

وأما ثانيهما فأن تهدف الأنشطة إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة من خلال دعم جهود الرجال والنساء على حد سواء والمؤسسة البرلمانية ككل الرامية إلى وضع سياسات أقوى وثقافات عمل لهذا الغرض. وينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن يسهموا في جهود جميع البرلمانات الرامية إلى استعراض وتقييم سبل عملها وقواعدها الداخلية فضلاً عن مرافقتها وإجراءاتها وممارساتها من حيث المنظور الجنساني على أساس منتظم كي تقوم على مراعاة المنظور الجنساني وعدم التمييز.

وينبغي للشركاء أن يبذلوا قصارى جهدهم في تنفيذ الأنشطة بغية ضمان تمثيل النساء والرجال تمثيلاً متساوياً في جميع أنشطة الدعم، بما في ذلك هياكل صنع القرار الخاصة بالمشروعات.

وإن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع جوانب الدعم البرلماني وتأمين المشاركة المتساوية للرجال والنساء في تخطيط الأنشطة وتنفيذها ورصد نتائجها ومسارات التقييم سيؤدي إلى تنفيذ برامج أكثر فعالية، نظراً إلى أن الأهداف والنتائج ستراعي وتلبي احتياجات النساء والرجال على حد سواء.

وينبغي لأنشطة الدعم البرلماني أن تعالج قضايا المساواة بين الجنسين من خلال جانبيين على الأقل. أولهما أن تهدف الأنشطة إلى دعم وتلبية الاحتياجات الخاصة الحالية للنائبات وموظفي الأمانة وهيئات برلمانية محددة تعمل على قضايا المساواة بين الجنسين وقضايا حقوق المرأة مثل الكتلة البرلمانية للمرأة أو اللجان البرلمانية المخصصة للمساواة بين الجنسين.

- ويجب أن ترمي أنشطة الدعم إلى تحقيق الأهداف الثابتة التالية:
- ضمان التمثيل الفعال للنساء والرجال في البرلمان على جميع المستويات كنواب وموظفي في أمانة البرلمان.
 - زيادة عدد النساء المنتخبات في البرلمان وتعزيز فعاليتهن فور انتخابهن.
 - ضمان مراعاة الأمانة البرلمانية للتوازن بين الجنسين في الوظائف العليا والمتوسطة والدنيا.
 - ضمان أن الآليات المخصصة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني مثل اللجان أو تكتلات تؤدي دوراً شرعياً وشاملاً في الإطار المؤسسي العام للبرلمان.
 - ضمان استعداد البرلمانات وقدرتها (بما في ذلك الموارد المالية والبشرية) على وضع سياسات عامة تهدف إلى معالجة التمييز

القائم على الجنسين. فإن أنشطة تعزيز المنظور الجنساني/تقييم الآثار المفصلة لمشروعات القوانين والميزانيات، بما في ذلك المنظور الجنساني في تقييم تنفيذ السياسات العامة، ينبغي أن تزود بالموارد الكافية مثلاً.

فمن الضروري أن يساعد شركاء الدعم البرلماني البرلمانات على التحول إلى مؤسسات تراعي المنظور الجنساني (مثل المؤسسات التي تحترم وتجسد المساواة بين الجنسين في سير شؤونها وتعزز المساواة بين الجنسين في عملها ومخرجاتها). وتعد خطة العمل الخاصة بالبرلمانات المراعية للمنظور الجنساني التي اعتمدها البرلمانات الأعضاء في الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠١٢ أداة مرجعية مفيدة^{١١}.

١١ الدورة السابعة والعشرون بعد المائة لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي، مدينة كيبك، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. الوثيقة متاحة على الرابط التالي:

www.ipu.org/conf-e/127/res-plan.htm

المبدأ ٧: الدعم البرلماني يسخر الخبرات المحلية والإقليمية

الأسس المنطقية

يتطلب الدعم الخارجي لأي برلمان، مهما كان مستنيراً بالخبرات، الإرشاد والمساعدة العملية في إطار بيئة تشغيلية مباشرة.

وسيتطلب التزام الشريك الطويل الأجل موظفين وطنيين وموارد لاستكمال تبادل الخبرات دولياً وتعزيز معرفة الموظفين الدوليين بالسياق المحلي. ويتيح إدماج الخبرات الوطنية عادة في الأنشطة التي يريها الشركاء إثراء الدعم المقدم من الخبراء الدوليين وحدهم.

ولا يمكن للدعم البرلماني أن يكون فعالاً دون شراكة صادقة محلية ودولية تدرج في صميم آلية تنفيذ الدعم سواء أكانت آلية مخصصة أم مشروعاً أم برنامجاً أم غير ذلك.

البرلمان كمورد

غني عن القول إن البرلمان مصدر خبرات محلية ينبغي إدراجه بفعالية في أنشطة الدعم البرلماني حيثما أمكن ذلك.

وينبغي ألا يقتصر هذا الدعم على مصدر واحد داخل البرلمان، وإنما ينبغي أن يُستمد على نطاق واسع من الأطراف المعنية الإدارية والسياسية التي يكتسي دعمها الأنشطة أهمية أساسية لنجاحها.

وفي نهاية المطاف، يجب أن تكون أبواب رئيس البرلمان والأمين العام والكاتب وغيرهم من الجهات الفاعلة البرلمانية الرئيسية مفتوحة للشركاء الذين يلتمسون الدعم لأنشطة محددة عند الاقتضاء أو الذين يسعون إلى التغلب على صعوبات محددة.

مصادر غير برلمانية من الخبرات المحلية

ينبغي للشركاء البرلمانيين أيضاً أن يساعدوا منظمات المجتمع المدني الحيوية والمستقلة على العمل بفعالية مع البرلمانات. وينبغي لهم أن يسعوا إلى التعاون مع هذه المنظمات حيثما كانت، وإلى دعمها من خلال الحرص أولاً على فهم العلاقات الدينامية القائمة بين البرلمان وهذه المنظمات بغية تهيئة الظروف المثلى لتحقيق النجاح.

وينبغي أيضاً تعزيز أو توطيد العلاقات بين البرلمان والجامعات المحلية والوطنية والخبراء الأجانب المقيمين في البلد والمؤسسات البحثية لمساعدة البرلمان على الاستفادة من الخبرات المحلية.

وبغض النظر عن البرلمان، ينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن يسعوا إلى تسخير الخبرات المتاحة في البلد. وينبغي للشركاء أن يعزّزوا

التعاون الإقليمي، وبخاصة مع البرلمانات القائمة في البلدان المجاورة، والبرلمانات الإقليمية الكبيرة، وهياكل التعاون على الحكم، ومراكز التدريب البرلماني ومراكز التميز، إن تلاءم ذلك سياسياً وعملياً.

ورغم ضرورة إيلاء عناية كبيرة لمشاركة الحكومة الوطنية والهيئات القضائية الوطنية في أنشطة الدعم البرلماني، فإن هذه المشاركة لا تظهر تطلعات إقامة «الحكومة المشتركة» والوثام المؤسسي الذي سيسهم إسهاماً جليلاً في تعزيز البنية العامة للحكومة الوطنية.

وقد يساعد ربط أهداف الدعم البرلماني محلياً بالبرامج الإقليمية على إزكاء الوعي الوطني بشأن الصعوبات المؤسسية المشتركة التي تواجه البرلمانات وما يشوبها من مواطن ضعف.

الموظفون الوطنيون

توجد طرق لا حصر لها تقريباً لاستخدام الموارد الوطنية وتميبتها، وهناك التزام بتشجيع الشركاء الوطنيين على اعتماد أدوار مثيرة وخيالية عند الانخراط في التطوير البرلماني.

ويمكن للموظفين الوطنيين أن يؤدوا العديد من الأدوار منها ما يلي: موظفو حشد موارد، وموجهون، وميسرون، واستشاريون للجان. وحيثما كانت قدرات الموظفين الوطنيين محدودة، تعين على الدعم البرلماني أن يساهم في التطوير الشخصي والمهني للموظفين الوطنيين الموهوبين.

وتكون هناك غالباً منافسة غير مجدية بين البرلمانات ومنظمات الدعم الدولي والحكومات للحصول على خدمات الموظفين

المدرّبين والموهوبين. ويتعين على الشركاء أن يلموا بجميع أبعاد هذه التحديات مع الإقرار بعدم استحباب «استدراج» المواهب من المؤسسات الوطنية. وثمة أيضاً حاجة إلى العمل على توسيع القاعدة العامة للأفراد المدربين مراعاةً للصالح الوطني - بغية إدراك أن رحيل الفرد يتيح فرصة لتنمية فرد آخر.

المبدأ ٨: شركاء الدعم البرلماني والبرلمانات تلتزم بالتنسيق والتواصل الفعالين

اتصالات رسمية وغير رسمية (اجتماعات مشتركة منتظمة، وتبادل المعلومات، ونشر الدروس المستفادة، وتبادل المساعدة، وتنسيق الأنشطة).

- الاضطلاع بأنشطة يقودها البرلمان مع تنسيقه جهود جميع الشركاء، وتوفير الدعم الذاتي لمسار المشاركة بفعالية.

ومع ذلك، لا تكفي اللقاءات الميدانية بين الشركاء المحليين غالباً لتحسين تنفيذ الأنشطة لأن أهداف الشركاء تحدد غالباً في مقارهم. وفي حالات عديدة، يكون هامش التصرف لتحسين مهل تقديم الدعم بين الشركاء على مدار فترة الدعم غير واضح، ما يؤدي إلى تواصل عدم الكفاءة. وتتسم آليات تقديم الدعم والبرامج والمشروعات التقليدية بأوجه جمود هيكلية من حيث الأهداف والفترات الزمنية.

إن الاستخدام الجيد للمعونات أولوية دولية مستمرة^{١٢}. ولا تختلف المعونات المقدمة للدعم البرلماني عن غيرها، ويسهم حسن تنسيق الجهود والاتصالات الشفافة بين الشركاء في الارتقاء بجودة المخرجات.

ولا شك في أن مصالح البرلمانات تُخدم بالتعاون لا التنافس بين شركاء الدعم المنتمين إلى منظمات مختلفة. وعليه، ينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن يقيموا شراكات وثيقة بغية تفادي الازدواجية في العمل والتعارض في الأهداف.

وتشمل بعض الآليات التي تتيح فرصة جيدة لإقامة تعاون ميداني ما يلي:

- مواءمة الأنشطة وأفضل الممارسات.
- النهوض بنهج تكميلي لتقديم الدعم من خلال هياكل

١٢ الالتزامات الدولية بزيادة فعالية التعاون الإجمالي مثل إعلان باريس بشأن فعالية المعونات لعام ٢٠٠٥، وبرنامج عمل أكرا لعام ٢٠٠٨، وشراكة بوسان للتعاون الإجمالي الفعال لعام ٢٠١١، تنطبق أيضاً على أنشطة التطوير البرلماني.



المشاركة والتواصل وإقامة العلاقات. © الاتحاد البرلماني الدولي

ورغم غياب حلول بسيطة للتحدي الكامن في تعظيم ترشيد موارد الدعم، فمن الأهمية بمكان أن يواصل الشركاء تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الوطني وصعيد المقر. ويجب على شركاء الدعم البرلماني أن يجرؤوا اتصالات منتظمة وشفافة فيما بينهم ومع البرلمان. ونظراً إلى أهمية الاجتماعات المنتظمة، ينبغي للشركاء أن يشجعوا ويدعموا عندما يتولون توجيه هذه الاجتماعات. وعلى مستوى المقر، يكتسي التنسيق أهمية حاسمة، وبخاصة عندما يكون هناك عدد كبير من الشركاء المهتمين بالعمل مع برلمان بعينه.

وكلما بدأت المناقشات مبكراً، ازداد احتمال توفر فرصة لتخصيص الموارد تخصيصاً جيداً. كما تتيح للمؤيدين الرئيسيين تنفيذ مجموعات من الأنشطة التكميلية والشاملة في الميدان.

المبدأ ٩: شركاء الدعم البرلماني يتصرفون بصورة أخلاقية ومسؤولة

ومن الأهداف الأساسية لبرامج الدعم البرلماني تعزيز النزاهة البرلمانية. ويمكن الإحالة إلى الوثائق المعنية للاطلاع على تحليل شامل للأخلاقيات البرلمانية^{١٣}.

وبناء على ذلك، يجب على الشركاء أن يعتمدوا ويتهجوا أسمى آيات السلوك الأخلاقي والنزاهة التي يدعون إليها. وينبغي للبرلمانات والشركاء أن يتكاملا وأن يحافظا على سلوك أخلاقي ومسؤول مثالي. وهناك عدة جوانب من السلوك الأخلاقي والمسؤول الذي يتعين على البرلمانات وشركاء الدعم البرلماني انتهاجه.

لا شك في أن تخطيط أنشطة الدعم البرلماني وحشد موظفين لها سيكون له أثر ملحوظ على نجاح الشراكة، ولكن تحلي الشركاء بموقف أخلاقي في تنفيذ هذه الأنشطة سيكون له تأثير كبير أيضاً على نجاح هذه الأنشطة.

وإن دور ومسؤوليات البرلمان، بصفته مثلاً وطنياً للنزاهة ومؤسسة تعتمد وتنتهج مدونة أخلاقية شاملة وشفافة، يكتسيان أهمية أساسية في تحقيق الهدف الديمقراطي وأصبحت ضرورة ملحة في شتى أنحاء العالم نظراً إلى أن العديد من البلدان تعاني ويالات الفساد.

وإن مراقبة المجتمع المدني ووسائل الإعلام للبرلمان يعني أن التقصير في انتهاج المعايير الأخلاقية سيقوض الثقة العامة في البرلمان.

١٣ انظر مثلاً، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، دراسة مرجعية: المعايير المهنية والأخلاقية للبرلمانيين (٢٠١٢). الرابط: www.agora-parl.org/sites/default/files/background_study.pdf

البرلمان الأوروبي - مكتب ترويج الديمقراطية البرلمانية، الأخلاق البرلمانية: مسألة ثقة (٢٠١١). الرابط:

www.agora-parl.org/sites/default/files/codes_of_conduct_final-enforweb.pdf

- وتهدف الأمثلة التالية إلى بيان السلوك المطلوب من الشركاء:
- يجب على شركاء الدعم البرلماني أن يمتثلوا لمبادئ الاستقامة المالية نظراً إلى أن أحد الأغراض الأساسية من الدعم البرلماني هو تعزيز المساءلة المالية البرلمانية والانفتاح.
- ينبغي ألا تُستخدم أنشطة الدعم البرلماني لخدمة المصالح التجارية. ورغم أن الجهات الهادفة للربح قد تؤدي دوراً في التطوير البرلماني، فينبغي أن تكون أنشطتها محدودة تحقيقاً للاستقامة والشفافية المالية، وينبغي أن يقودها هدف الدعم البرلماني لا هدف تجاري أو ربحي.
- ينبغي لأنشطة الدعم البرلماني أن تشمل جميع التيارات السياسية في البرلمان.
- ينبغي للبرلمانات ومقدمي الدعم البرلماني أن يتحلوا بالشفافية في أنواع المساعدة المقدمة والمتلقاة. وتتطلب فعالية هذا الدعم وكفاءته من البرلمانات أن تتعامل بعدل مع جميع الأطراف المعنية وألا تحرض أحدها على غيرها وألا تلتمس مساعدة مماثلة من شركاء متعددين دون الإفصاح عن ذلك.
- ينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن تلتزم بالمبادئ المشتركة المنصوص عليها في المدونات الداخلية للسلوكيات في البرلمانات - أي ألا ينخرطوا في المحسوبة أو غيرها من الممارسات التي تتعارض مع معايير السلوك التي تحددها البرلمانات.

- ينبغي لشركاء الدعم البرلماني أن يعززوا قدرات البرلمان المعني تعزيزاً مستداماً. ويعني ذلك أنه ينبغي تجنب «استدراج» الموظفين البرلمانيين العاملين إلى برامج الدعم البرلماني.
 - وضع مدونات قواعد سلوك برلمانية وضمنان تنفيذها على النحو الواجب بوصفها أحد العناصر الأكثر تطلباً وأهمية من عناصر الدعم البرلماني.
- وحيث لا توجد مدونة قواعد سلوك برلمانية، تعين على شركاء الدعم أن يشجعوا وضع واعتماد مدونة كهذه في إطار مسار شامل ومحلي. وحيث وجدت مدونة قواعد سلوك برلمانية، تعين على الشركاء أن ينظروا في تقديم الدعم بغية تنفيذها تنفيذاً فعالاً في البرلمان، وتعين عليهم أيضاً أن يصبحوا قدوة لمن حولهم من خلال الالتزام بأكثر قواعد السلوك الأخلاقي صرامة.

شكر وتقدير

تقوم المبادئ المشتركة لدعم البرلمانات على الدروس المستفادة من البرلمانات والمنظمات على مدار أكثر من أربعة عقود من تقديم الدعم وتلقيه. ويوجّه خالص الشكر إلى البرلمانيين والموظفين البرلمانيين والممارسين العديدين الذين أسهموا بأفكارهم وخبراتهم في وضع هذه المبادئ المشتركة.

واستفادت المبادئ المشتركة من مناقشات وآراء أعضاء رابطة الأمناء العاميين للبرلمانات والمشاركين في الاجتماع التشاوري الإقليمي الآسيوي الذي استضافه الكونغرس الفلبيني.

وأسهّم جون باترسون، وفرانك بولين، وبيتر ليلينفيلد في صياغة هذه المبادئ المشتركة. كما قدمت دونا غيميشي، ومارسيا مونجي، وأوليفر بينيت، وسونيا بالميري، وليزا فون تراب مساهمات شخصية ملحوظة.

وقدمت الوكالة السويدية للتعاون والتنمية الدولية (SIDA) ومنظمة الدعم الإنمائي العالمي (WSD) تمويلاً لدعم وضع المبادئ المشتركة.



الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية، من أجل الجميع.

الاتحاد البرلماني الدولي

5 Chemin du Pommier
CH - 1218 Le Grand-Saconnex
Geneva - Switzerland

الهاتف: +41 22 919 41 50

الفاكس: +41 22 919 41 60

البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org

الموقع الإلكتروني: <http://www.ipu.org>

سيظل الاتحاد البرلماني الدولي أمين إيداع أي إقرار للمبادئ
المشتركة ومنسّق أي مراجعة مستقبلية لهذه المبادئ. ويمكن إقرار
هذه المبادئ المشتركة من خلال إخطار يوجه إلى أمانة الاتحاد
البرلماني الدولي (postbox@ipu.org).